

وخاصة الى دول أوروبا الغربية(٢٣). اما من الناحية الاستراتيجية فلقد كان أهم شيء بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هو الوجود السوفياتي والذي تعتبره الولايات المتحدة خدلاً بأنه غير مرغوب فيه ولكنه يتزايد باستمرار في المنطقة . فالولايات المتحدة تعتبر ان أي تقدم يحززه السوفيات في الشرق الأوسط إنما يتم فقط على حساب مصالحها في المنطقة . ولذلك كانت خطة محاربة الوجود السوفياتي هي العنصر الاساسي في سياسة ادارة جونسون تجاه الشرق الأوسط . ولعل أهم ما قامت عليه هذه السياسة هو اعتقادها الصريح بأن تلك الدول في الشرق الأوسط التي أظهرت بعض المبادرات في اتباع سياسة بدأ أكثر من مرة انها تتعارض مع الاهداف الأمريكية في المنطقة ، يجب أن ينظر اليها كدول ممقوتة لدى الإدارة . ويمكن القول ان ادارة جونسون لم تعر اهتماما للبحث عن الدوافع والاسباب التي جعلت هذه الدول لا تأخذ موقفا مؤيدا لأميركا بصورة متواصلة ، بل ان دول الشرق الأوسط قد صنفت ببساطة ضمن فئتين : « دول صديقة » و « دول مؤيدة للسوفيات » . يقول ابراهيم ابو لغد في مقالة له بعنوان « العالم العربي ، تشرين الاول وتشرين الثاني ، ١٩٦٨ » ، ان « السياسة الأمريكية قد شجعت عملية التكتل لأولئك الراغبين بقبول زعامة أميركا ، وأولئك الذين يتبعون سياسة مستقلة . واعتبرت الدول المستقلة انها تشكل جزءا لا يتجزأ من المعسكر الشيوعي »(٢٤) . ولقد عبر دين راسك عن اغتباط ادارة جونسون بنتيجة الحرب حين قال ان تلك النتيجة « كانت انتصارا للغرب » .

في محاولة منا لمتابعة ما تعتبره مصالحها الشرعية في الشرق الأوسط ، طرحت الولايات المتحدة فكرة « السلام والاستقرار » كمبدأين تفسر بوحي منهما . وبالتالي قدمت الحكومة الأمريكية دعمها لدول المنطقة التي أدت سياساتها (بنظر رجال السياسة الأمريكيين ) الى الحفاظ على هذين المبدأين . وبالمقابل فان الدول التي اتبعت سياسات مضادة « للسلام والاستقرار » قد جرى تذكيرها باستمرار ، كما رأينا ، بالنتائج الخطيرة لسياساتها كما تعرضت للانتقاد واللوم كلما دعت الحاجة . يذكر ابراهيم ابو لغد أن لجنة الكونجرس الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط ( نيسان ١٩٦٧ ) قد توصلت الى « ان السلام في الشرق الأوسط كان يواجه تهديدا حقيقيا من السياسات التقدمية التي تتبعها الجمهورية العربية المتحدة وحلفاؤها ، والتي كان يعتقد بأنها تعمل لاحاق الضرر بالمصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة وتساعد على انتشار الشيوعية »(٢٥) . ولقد استمعت تلك اللجنة الى شهادات مختلفة كان من بينها شهادة مهمة تقدم بها السناتور جوزف كلارك تحت عنوان « الحرب او السلام في الشرق الأوسط » . استنتج كلارك في شهادته ان العقبة التي تعترض السلام في الشرق الأوسط تتمثل في الجمهورية العربية المتحدة وسياستها التقدمية . ومن ثم دعا السناتور الى « . . . تدمير النظم التقدمية في العالم العربي والى التزام أكبر نحو اسرائيل التي تمثل درع المصالح الأمريكية في المنطقة »(٢٦) .

وإذا اعتبرنا ان هذا التحليل صحيح الى حد ما ، لتوجب علينا الانفاقاً أبدا بالتطابق الذي حصل بين السياسة الأمريكية وسياسة اسرائيل في الفترة التي أعقبت الحرب . فقد أصرت اسرائيل على ان الحدود التي كانت قائمة قبل حرب حزيران لا تشكل ضمانا « لحدود آمنة » ، ولاقى هذا الاصرار آذانا صاغية في واشنطن . وظهر هذا التطابق في وجهتي النظر حول مسألة المفاوضات المباشرة ؛ فقد أصرت اسرائيل على ان المفاوضات المباشرة بينها وبين اعدائها العرب هي وحدها الكفيلة بالوصول الى « سلام متين ودائم » . وانفقت ادارة جونسون مع هذه النظرة داعية الى « . . . سلام فعال ودائم بين العرب واسرائيل ، ( وليس فقط ترتيبات لوقف إطلاق النار ) يتم التوصل اليه بين أطراف النزاع ولا يفرض من الدول الكبرى . وهي لن تقدم أو تملّي شروط السلام